مقاربات معاصرة في نقد المصطلح النحوي و تجديده (اشتراطات المثنى نموذجا)

د. بلقاسم محمد غزيل

تمهيد:

تلقفنا في مراحلنا الدراسية مصطلحات النحو و نقشناها في أذهاننا و رحنا نستعملها كما هي بلا تغيير و لاتحوير ثم طفقنا ندرسها لطلبتنا لم نزد و لم ننقص منها شيئا و كأنها قوالب أغراض للاستعمال كتب عليها العبارة المشهورة باللغة الفرنسية FRAGILE سريع الانكسار.

لكننا نعتقد أننا في صنيعنا ذلك قد جانبنا الصواب و تنكبنا مقتضيات العلم و التي من أساسياتها النقد و التجديد و التطوير. نحن لا نبتغي من منطلقنا هذا تقويض الصرح العلمي الخالد لنحاتنا المتقدمين أو التهوين من مجهوداتهم أو وضعها في المتاحف نتبرك بها نستذكرها أحيانا في هوامش المناسبات و التظاهرات العلمية.كلا، إننا تقر بسبق أولئك العظماء في إرساء الأسس الأولى لعلم النحو و منها اختراع مصطلحات دقيقة جامعة مانعة في عمومها يحار اللبيب في إجراءاتها و نظرياتها. بيدأننا نقولها و بصراحة إننا أفرطنا في الاعتداد بذلك الموروث و رحنا ننوه به إلى حد التقديس. فلقد آن الأوان لإعادة النظر في معظم الاصطلاحات النحوية لتطويرها أو تجديدها أو حتى لاطراحها و استبدالها ولأذكر بابا من أبواب النحو أليس تقسيم الأفعال في اللغة العربية إلى ثلاثة أقسام هي: الماضي و المضارع و الأمر..أليس في ذلك جمود و اضطراب لابد من إعادة النظر فيه؟...كيف اصطلح بالماضي للدلالة على الحدث السابق لزمن التكلم اعتمادا على القرينة الزمنية، و على الفعل المتزامن مع التكلم أو اللاحق له اعتمادا على قرينة ثانية هي مضارعة هذا الفعل للاسم في قبوله بعض علامات الاعراب ثم يصطلح على الفعل الذي ينطوي على طلب القيام بالحدث بمعناه فقالوا: الأمر ثم اصطلحوا أخيرا على الفعل إذا تجرد من الزمن بالمصدر؟

ينطلق الباحث في هذا البحث من خلال إشكالية لغوية مفادها: هل يحسن في الوقت الراهن التشبث بحذافير كل ما ورثناه من رعيلنا الأول في مجالي النحو و الصرف بدعوى أن المتقدمين لم يتركوا للمتأخرين ما يقولونه. ؟و مما ارتأينا البحث فيه و وضعه على ميزان النقد ما يعرف بـ: (شروط المثنى) حيث وضع نحاتنا القدامى رحمهم الله شروطا للمثنى عدوها ثمانية منعوا أن يصاغ المثنى إلا بها أو ألا يسمى المثنى إلا من خلالها و أطلقوا ذلك من خلال رجزين مشهورين هما:

شرط المثنى أن يكون معربا
منكرا و مفردا ما ركبا
موافقا في اللفظ و المعنى له
مماثلا لم يغن عنه غيره.

و نستخرج هذه الشروط من البيتين و هي: الاعراب، التنكير، الافراد، عدم التركيب، الاتفاق في اللفظ و المعنى، عدم إغناء غيره عنه.و لكننا حينما استقرأنا متن اللغة العربية وجدنا هذه الشروط لم تصمد في كثير من الشواهد بل و أطاحت بها فوجدنا المثنى صيغ من المعارف و المبنيات و الأسماء المركبة .....و وصلنا إلى نتائج . هي أن للمثنى ثلاثة أشراط فحسب و هي الاسمية، و طلب الاختصار، و عدم التثنية.و لنا بين يدي هذا البحث رجز ذكرنا فيه أشراطنا المقترحة.

مناقشة هذه الشروط والتعليق عليها:

نقول في البداية إن هناك من النحاة من أغفل الحديث عن هذه الشروط، ومنهم من تحدث عنها لمجرد الإشارة والتلميح دون خوض في تفصيلاتها، ومنهم من اقتصر على مجموعة منها.

لقد تصفحنا كتاب "سيبويه" في جميع أجزائه باحثين عن أثر لمصطلح

(شروط التثنية) فلم نجد لـ"سيبويه" تصريحاً بلفظة شروط.ففي الجزء الأول من الكتاب تحدث عن طريقة التثنية والتي هي زيادة الألف والنون في حالة الرفع، والياء والنون في حالتي النصب والجر، ولكنه لم يتعرض إلى مصطلح شروط التثنية.)١وفي الجزء الثاني من الكتاب، وجدنا مبحثاً بعنوان (هذا باب تثنية المستثنى)، لنكتشف بعد النظر فيه أنه ليس باب المثنى وإنما المقصود بالتثنية هناك هو التكرار.)٢وأما في الجزء الثالث وجدنا مبحثاً عنوانه: (هذا باب التثنية)، ذكرت فيه علامات إعراب المثنى، وطريقة تثنية الاسم المنقوص وطريقة تثنية الاسم المقصور، ولم نجد أثرا لشروط التثنية.٣

انتقلنا بعد ذلك إلى (ابن جني) الذي يتحدث في كتابه "علل التثنية" عن الألفاظ التي يمكن أن تثنى، وعن ألفاظ أخرى وضعت من أول أمرها مثناة. كما تحدث عما تجوز تثنيته وما لا تجوز، لكننا لم نجده يذكر مصطلح شروط صراحة. يقول: «...فإن صح ذلك فينبغي أن تعلم أن (هذان) و (هاتان) و (اللذان) و (اللتان) إنما هي أسماء موضوعة للتثنية مخترعة لها وليست بتثنية الواحد على حد (زيد) و (زيدان) إلا أنها صيغت على صورة ما هو مثنى على الحقيقة».٤فابن جني فرق هنا بين المثنى الحقيقي والمثنى غير الحقيقي، فالحقيقي هو الذي صيغت تثنيته من لفظ الواحد، وهو غير الحقيقي هو ما وضع لأول وضعه على صورة المثنى... ولكن ابن جني لم يشترط شرطاً لتلك الصيغة ولا لذلك الوضع.إذن فالإمامان سيبويه وابن جني في تناولهما لباب المثنى لم يكونا مركزين على هذه الشروط، وإنما هي من اختراع النحاة بعدهما.

ولا نقصد بهذا أن النحاة المتأخرين جميعهم نصوا على هذه الشروط بل إن منهم من ذكرها ومنهم من لم يذكرها. فابن هشام الأنصاري في كتابه "أوضح المسالك" ذكر بعضا من شروط التثنية.٥ لكنه لا يذكر هذه الشروط في كتابه "شرح شذور الذهب" فلقد خص باب المثنى بمجموعة من المباحث ليس بينها شروط التثنية، إنما ذكر في أثناء حديثه شروطاً للإلحاق بالمثنى، يقول: «وألحق بالمثنى خمسة ألفاظ، اثنان للمذكرين واثنتان للمؤنثين... و هذه الثلاثة تجري مجرى المثنى في إعرابه دائما من غير شرط... والرابعة والخامسة كلا وكلتا وشرط إجرائهما مجرى المثنى إضافتهما إلى المضمر...»٦

فابن هشام هنا اشترط شرطاً واحدا لإعراب الملحق بالمثنى (كلا) و (كلتا) بالألف رفعاً والياء نصباً وجراً وهو أن يكون (كلا) و (كلتا) مضافتين إلى الاسم المضمر لا الظاهر.وأما الشيخ (مصطفى الغلاييني) في "جامع الدروس العربية"، فقد ذكر أحكام التثنية وما تجوز تثنيته من الأسماء وما لا تجوز، كما بين الفرق المثنى والملحق به، غير أنه لم يصرح بلفظة شروط)٧

فلقد تبين لنا بعد هذه الإطلالة على باب التثنية عند مجموعة من النحاة القدامى والمحدثين أنهم لم يكونوا جميعاً متفقين على ذكر شروط للتثنية.لننتقل بعد هذا إلى إثارة إشكال آخر وهو. هل كان النحاة الذين ذكروا هذه الشروط وعقدوا لها مباحث متفقين على عددها؟.

من النحاة الذين نصوا على هذه الشروط "الأبذي" صاحب كتاب "حدود النحو" يذكر في باب المثنى شروط التثنية ويعدها ثمانية وهي: الإفراد، والإعراب، وعدم التركيب، والتنكير، واتفاق اللفظ، واتفاق المعنى، وعدم استغناء لفظ التثنية بتثنية لفظ غيره، والثامن أن يكون للشيء المراد تثنيته مماثل في الوجود٨ وحاصل ما كنا نناقشه أن النحاة منهم من كان يعتد بهذه الشروط فخصص لها مبحثا، ومنهم من لم يكن متعدا بها في الأصل.

إلى هنا يكون بالإمكان الإجابة عن الإشكال الذي وطأنا به شرحنا ومناقشتنا لهذه الشروط والذي هو: هل كان النحاة متفقين على هذه الشروط وعددها؟وبعد الدراسة والبحث نجيب وبكل اطمئنان عن هذا الإشكال فنقول:إن النحاة – في باب التثنية- لم يكونوا متفقين على هذه الشروط، فمنهم من ذكرها، ومنهم من أهملها.

وفي المبحث الموالي سنبقى في مناقشة هذه الشروط لإثارة هذا الإشكال وهو: هل ترقى هذه النقاط التي سيقت بين يدي صوغ المثنى إلى أن توصف بالشروط حتى يقال: إن للتثنية شروطاً؟

والإجابة عن هذا الإشكال تستدعي كثيراً من البحث والتقصي والمناقشة فنقول:

إن مفهوم الشرط يقتضي التلازم حضوراً أو غياباً، وجوداً أو عدماً، ومن غير تلكؤ ولا استثناءات ولا شذوذ.فإذا قلنا: شرط الاحتراق النار. هذا يقتضي ألا احتراق بلا نار. وإذا قلنا شرط المطر السحاب، فهمنا ألا وجود للمطر بدون سحاب... هذا هو الشرط.

جاء في المعجم الفلسفي للدكتور

جميل صليبا «الشرط في اللغة إلزام الشيء، والتزامه، وعند الفقهاء ما لا يتم الشيء إلا به، و لا يكون داخلا في الحقيقة، وفي الاصطلاح الفلسفي ما يتوقف عليه الوجود من حيث المعرفة»٩.لكننا إذا قلنا: تسير السيارة على الطريق المعبد... فإنه لا يمكن أن يقال إن الطريق المعبد شرط لسير السيارة، لأن الطريق المعبد ليس شرطاً للسير، وإن كان حقاً أن السيارة لا تسير أحسن ما تسير إلا إذا كانت على طريق معبد.

رأينا أنه من الأهمية بمكان أن نبدأ في مناقشة هذا المبحث بهذه الإطلالة الفلسفية لأننا وجدنا من بين تلك النقاط ما لا يصل إلى درجة تلازمها مع صوغ المثنى، كتلازم الأمر المشروط مع الشرط. إننا إذا أعدنا النظر في تلك النقاط التي سماها أولئك النحاة شروطاً للتثنية، نجدها في معظمها لا تكاد ترقى إلى درجة الشرط، فما من نقطة من تلك النقاط إلا وظهر لنا عدم دقتها لما وجدنا ما يخالفها في صوغ التثنية وذلك في نصوص فصيحة صريحة لا يمكن ردها بأي حال من الأحوال... و مع ذلك نرى المعتدين بهذه النقاط والتي يسمونها شروطاً ينعتون ما خالف آراءهم من النصوص بأنه شاذ، أو نادر، أو ضعيف.

لهذا سنقف عند كل نقطة من تلك النقاط التي وصفت بأنها شروط، ثم نبين الاختلالات التي تطرأ عليها، مستشهدين ما أمكن بالنصوص التي خالفت أولئك النحاة في شروطهم تلك.

١- الإعراب:لقد اشترطوا للتثنية الإعراب، وهو أن يكون الاسم المراد تثنيته معرباً لا مبنياً، غير أن اللغة العربية تطفح بالمثنى الذي مفرده كان مبنيا من ذلك: الاسم الموصول (الذي) وهو مبني على السكون، يثنى هكذا: اللذان رفعاً، واللذين نصباً وجراً.

و(التي) وهو اسم مبني على السكون، يثنى هكذا: اللتان رفعاً، واللتين نصباً وجراً.واسم الإشارة (هذا) وهو مبني على السكون مثناه هذان رفعاً، وهذين نصباً وجراً.و (هاته) وهو اسم مبني على الكسر مثناه: هاتان رفعاً وهاتين نصباً وجراً.فحينما وجدوا هذه الأسماء المبنية صيغت منها التثنية قالوا إنها على غير قياس.«فأما صيغ المثنى بنوعيه من أسماء الإشارة والأسماء الموصولة فقد وردت عن العرب بهذه الصيغ المعربة مع أن مفرداتها مبنية وهو أمر لا يقاس عليه».١٠فإن قيل لنا إن المشترطين شرط الإعراب في التثنية على صواب لأن المثنى من الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة مرتجل وليس تثنية للمفرد المبني من هذه الأسماء، وإنما هو مخترع للتثنية لا علاقة له بالمفرد. نقول: نحن لا ننكر هذا فقد أثر عن إمام العربية ابن جني قوله: «فإذا صح ذلك فينبغي أن تعلم أن "هذان" و "هاتان" و "اللذان" و "اللتان" إنما هي أسماء موضوعة للتثنية مخترعة لها، وليست تثنية الواحد على حد (زيد) و (زيدان)».١١لكن عدم إنكارنا لا يعني قبولنا لشرط الإعراب كما أورده مشترطوه، ودليلنا على ذلك أن هناك خلافاً بين النحاة حول تثنية المفرد من أسماء الإشارة والأسماء الموصولة، فهناك من يرى أن (اللذان) مثنى الذي. و (اللتان) مثنى التي، مع وجود طريقة خاصة في تثنية الذي والتي. يرى ذلك ابن مالك الأندلسي يقول:١٢

موصول الأسماء الذي الأنثى التي
والياء إذا ما ثنيا لا تثبت
بل ما تليه أوله العلامه
والنون إن تشدد فلا ملامه

فبعد أن ذكر ابن مالك المفرد من الاسم الموصول المذكر أو المؤنث وهما (الذي) و (التي)، بين طريقة تثنيتهما، يقول: «إذا ما ثنيا» نفهم أن التثنية هنا للذي والتي. والطريقة الخاصة هنا هي حذف الياء من الذي والتي، فلا يقال في التثنية اللذيان، و لا اللتيان، وإنما يقال: اللذان واللتان رفعاً، واللتين واللذين نصباً وجراً.١٣ونحن نرى أن مرد حذف الياء في تثنية الذي والتي هو منع الالتباس بين تثنية المفرد، وتثنية الاسم المصغر. فالمعروف أن تصغير الذي (اللذيا) وتصغير التي (اللتيا)، فلو ثبتت الياء الذي والتي ثم تدخلهما التثنية مباشرة، لظن أن التثنية مقصودة في التصغير، وفي ذلك التباس ظاهر.١٤ وقد وردت هذه المثنيات في القرآن الكريم محذوفة الياء من ذلك:

(واللذان يأْتيانهامنْكُمْ)١٥
(ربناأرناالذيْن أضلانا)١٦
(فذانك بُرْهانان)١٧
(إحْدى ابْنتي هاتيْن)١٨

وقد يقال لنا تأكيداً على أن (اللذان) و (اللتان) ليسا مثنى للذي والتي، لأن هذه الطريقة الخاصة في التثنية والتي غابت فيها الياء من (اللذان) و (اللتان) لدليل على أنها ليست أي هذه التثنية من الذي والتي إذ لو كانت منهما لقيل (اللذيان) و (اللتيان) ولم يقل هذا.ثم يقال لنا إن (اللذان) و (اللتان) لو كانا من الذي والتي لكانا أولى أن يصاغا من (الذْ) بسكون

الذال وغياب الياء، و (التّ) بسكون التاء وغياب الياء، وهذا لم يسمع.نقول: إن في هذه المسألة خلافاً كذلك، فقد وجدنا عند الكوفين (الذْ) بالسكون للموصول المفرد المذكر، و (التْ) بالسكون للموصول المفرد المؤنث، وقد استشهد الكوفيون بهذين البيتين:

الأول: (البسيط): ١٩

اللذْ بأسفله صحراء واسعة

واللذْ بأعلاه سيل مده الجرف

أي الذي بأسفله، والذي بأعلاه.

الثاني: (الطويل): ٢٠

وأمنحه التْ لا يغيب مثيلها

إذا كان نيران الشتاء نوائما

أي التي لا يغيب مثيلها.إلى هنا ندرك أن اشتراط الإعراب للتثنية غير دقيق وغير شامل فلقد رأينا تثنية المبنيات واستشهدنا ببعض الشواهد التي وردت فيها تثنية لبعض المبنيات..

٢- الإفراد:كما اشترطوا الإفراد للتثنية وما وجدوه من تثنية في غير المفرد تأولوه بأنه قليل أو نادر لا يستند عليه ولا تبنى عليه قاعدة. فقد وجدت التثنية في جموع التكسير وفي أسماء الجمع، ومن ذلك:

قال الله تعالى:(والسارقُ والسارقة فاقْطعُوا أيْديهُما)٢١

وقوله سبحانه: (إنْ تتُوبا إلى الله فقدْ صغت قُلُوبُكُما)٢٢

فقد ظهر لنا جلياً تثنية الجمع:

أيدي ← أيديهما.

قلوب ← قلوبكما

ولما أمعنا البحث وجدنا المثنى قد صيغ من جموع أخرى عثرنا على ذلك في أشعار استشهد بها في باب المثنى كما وجدنا التثنية في أسماء الأجناس في الحديث النبوي الشريف.

قال الشاعر: البسيط: ٢٣

لأ صبح الحي أو باداً و لم يجدوا

عند التفرق في الهيجا جمالين

فقد ثني جمع التكسير (جمال) فقيل (جمالين)ولقد رد القائلون بشرط الإفراد هذه التثنية إلى الندرة وقلة الاستعمال، و تأولوا هذه التثنية بأن المراد من (جمالين) هو ضربان من الجمال أو صنفان منهما.«وقد يثنى الجمع على تأويل الجماعتين أو الفرقتين... و ثنى الجمال لأنه جعلها صنفين، صنفاً لترحلهم وصنفاً لحربهم».٢٤

كما تأول الشيخ مصطفى الغلاييني ما ورد من تثنية الجموع وأسماء الجموع بالجماعتين أو الفرقتين أو النوعين. «وقد يثنى الجمع على تأويل الجماعتين أو الفرقتين أو النوعين وذلك كقولهم إبلان، جمالان، وغنمان، و رماحان... ومن ذلك الحديث: مثل المنافق كالشاة العاثرة بين الغنمين»٢٥فلقد ذكر الغلاييني تثنية كل من: جمال، و رماح و هي جموع تكسير، وإبل، و غنم وهي أسماء جموع.

ونحن إذا تفحصنا ما قاله ابن يعيش والغلاييني فإننا نجدهما يريان من القلة ورود التثنية على الجمع، لأن كليهما أدخل (قد) على الفعل (يثنى) وهو فعل مضارع و (قد) تفيد التقليل إذا سبقت الفعل المضارع كما هو معلوم.ونحن في هذا الموقف لا تهمنا القلة ولا الكثرة ولكن يهمنا أن شرط الإفراد لم يصمد أمام الاستعمالات اللغوية الفصيحة فقد دلنا ذلك على ضعف هذا الشرط واضطرابه.

٣- التنكير:ولما اشترطوا التنكير في التثنية لم يقبلوا تثنية العلم باقياً على علميته، وعللوا ذلك بأن العلم يختص بشخص واحد بعينه، فإذا أريد تثنيته، خلعت منه عمليته ثم يثنى ، وقد أشرنا إلى ذلك أثناء شرح هذه الشروط.

ومع وجود التثنية في أسماء الأعلام:

زيد وزيد ← زيدان.

محمد ومحمد ← محمدان،

فسروا هذه التثنية بأنها لم تتم إلا بعد أن نكر كل من زيد، ومحمد، فأمكنت تثنيتهما.

إننا وإذْ نرضى بهذا التعليل، فإننا نريد أن نكشف بأن التنكير لا يمكن أن يرقى إلى أن يكون شرطاً في التثنية. حقاًإن الأصل في الاسم المراد تثنيته أن يكون نكرة لكن ليس على سبيل الاشتراط، لأن ذلك لا يتعلق سوى بالمعارف من الأعلام، دليلنا على ذلك أن الذين اشترطوا شرط التنكير هذا لم يعمموه على جميع المعارف إنما خصوا المنع من التثنية ما كان علماً معرفة فحسب.

يقول السيوطي في الهمع: «فلا يثنى العلم ولا يجمع باقياً على علميته».٢٦ويقول الصبان في حاشيته على الأشموني: «... فلا يثنى العلم باقياً على علميته بل ينكر ثم يثنى».٢٧ كما أننا نسجل ملاحظة أخرى على عدم قوة شرط التنكير هنا إذ وردت التثنية على الاعلام والظاهر أنها لم تسلب العلمين تعريفهما وجدنا ذلك عند (الأبشيهي) الذي يذكر هذا البيت في كتابه (المستطرف): (الطويل):٢٨

لشتان ما بين اليزيدين في الندى
يزيد سليم والأغر بن حاتم

فـ(اليزيدين) هنا تثنية يزيد و يزيد، وكلاهما معرفة، لأنه ذكر الأول بقبيلته والثاني بأبيه.فهذا عن المعارف الأعلام، وأما المعارف من غير الأعلام فلا نرى شرط التنكير هذا يتعلق بها. إذْ لو كان التنكير شرطاً مطلقاً في التثنية يشمل المعارف من غير الأعلام لجازت تثنية لفظة (غير) وهي اسم نكرة موغلة في الإبهام لكننا لم نسمع بتثنيتها ولا بجمعها فلم نسمع بـ: (غيران) مثنى غير ولا (غيرون) جمع غير أبداً.«وهناك ألفاظ مسموعة ملازمة للتنكير في الأغلب لا تفيدها الإضافة المحضة تعريفاً ولا تخصيصاً في أكثر الاستعمالات ولذا تسمى: بالألفاظ المتوغلة في الإبهام»٢٩

ولنا دليل ثان على أن "التنكير" هذا خاص بالمعارف الأعلام أنهم لم يجيزوا التثنية حتى في كنايات الأعلام (فلان وفلانة).

«ولهذا لا تثنى كنايات الأعلام كفلان وفلانة لأنها لا تقبل التنكير»٣٠.فرأينا بوضوح هو أن شرط التنكير في التثنية إنما يتعلق بالأسماء المعارف من الأعلام العقلاء خاصة فهي وحدها التي يجب أن تنكر أولاً ثم تثنى.بينما الأسماء المعارف التي ليست أعلاماً كالخير، والكتاب، والعلم... فإنها تثنى مباشرة وشرط التنكير لا يشملها.

فكما نقول:

علم وعلم ← علمان.
وكتاب وكتاب ← كتابان.

نقول كذلك

العلم والعلم ← العلمان.
والكتاب والكتاب ← الكتابان.

بل وإن أسماء الأعلام إذا ما كانت لغير العقلاء وجدنا شرط التنكير لا يشملها لأن أعلام غير العقلاء أقل علمية من أعلام العقلاء. «وإذا كنوا عن أعلام البهائم أدخلوا اللام فقالوا الفلان والفلانة وذلك لنقصانهن عن درجة الأناسي في التعريف»٣١.

«وقد جاءت أعلام معارف بلفظ التثنية والجمع وذلك إنما جاء في الأماكن من الجبال والبقاع التي لا يفارق بعضها بعضاً نحو: أبانين وعمايتين وعرفات وأذرعات»٣٢.وقد استشهد ابن يعيش بهذين البيتين:٣٣

الأول: المنسرح:

لو بأبانين جاء يخطبها
رمل ما أنف خاطب بدم

الثاني: الكامل:

لو أن عصم عمايتين ويذبل
سمعا حديثك أنزلا الأوعالا.

فقد ذكر ابن يعيش أبانين وهما جبلان مفردهما "أبان" كما ذكر عمايتين وهما جبلان مفردهما "عماية" ولقد رأينا كيف وردت التثنية على هذين العلمين "أبان" و "عماية" وذلك لأنهما علمان غير عاقلين لنكتشف هنا عدم قوة شرط التنكير في التثنية إذْ لم يشمل الأعلام من غير العقلاء.ولنا دليل ثالث على تعلق شرط التنكير بالمعارف من الأعلام، وأنه لا ارتباط له بالمعارف من غير الأعلام. أن المعارف الأعلام إذا ثنيت ثم وصفت تميزت المعارف فيها عن النكرات، فإذا لم نعرف العلم المثنى ثم وصفناه يكون وصفه نكرة وإذا عرفناه بـ (أل) ثم وصفناه جاء الوصف معرفة هكذا:

نقول: هذان زيدان بطلان مجيء الصفة نكرة دلنا على أن (زيدان) نكرة.

ونقول: هذان الزيدان البطلان جاءت الصفة معرفة لأن المثنى دخلت عليه (أل).

يقول ابن جني: «ألا ترى أن تعرف زيد وعمرو إنما هو بالوضع والعلمية فإذا ثنيتهما تنكرا. فقلت رأيت زيدين كريمين، وعندنا عمران عاقلان فإذا آثرت التعريف بالإضافة أو اللام وذلك نحو: الزيدان والعمران وزيداك وعمراك فقد تعرفا بعد التثنية من غير وجه تعرفهما قبلهما ولحق بالأجناس وفارقا ما كان عليه من تعريف العلمية والوضع».٣٤كما يذكر ذلك ابن يعيش: «...لقلت الزيدان في التثنية لاشتراكهما في اللقب مع اختلاف الحقيقتين ويؤيد عندك أنه نكرة أنك تصفه بالنكرة فتقول جاء زيدان كريمان ورأيت زيدين كريمين».٣٥

لكننا لو أردنا تثنية معرفة ليست من الأعلام لما كنا في حاجة إلى تنكيرها قبل تثنيتها كما هو الشأن في معارف الأعلام.

قال الله تعالى: (ومنْ دُونهما جنتانِ)٣٦وقال سبحانه: (كلْتا الْجنتيْن آتتْ أُكلها)٣٧في الآية الأولى وردت التثنية (جنتان) مثنى (جنة) نكرة. وأما الآية الثانية وردت التثنية (الجنتين) مثنى (الجنة) معرفة. فلا يمكن أن يقال إن (الجنتين) قبل التثنية كان مفردهما نكرة.

وفي ختام مناقشتنا لشرط التنكير نؤكد اختصاصه بالأعلام فحسب بل إننا وجدنا في تفاصيل المبحث وقد جرت التثنية على أعلام ليست عاقلة كما بينا جريان التثنية على المعارف من غير الأعلام دونما

حاجة لأن تتكر لنصل إلى استنتاج وهو ضعف الشرط وعدم شموليته لكل ما هو معرفة.

٤- عدم التركيب:كما اشترطوا شرطاً رابعاً هو عدم التركيب: وهو شرط لا يجيز التثنية من الأسماء المركبة سواء أكان التركيب إضافيا عبد الله وشمس الدين وسعيد قفة ...أو كان تركيباً اسنادياً مثل:جاد الحق، وبرق نحره، وتأبط شراً.أو كان تركيباً مزجياً مثل:سيبويه، بعلبك، وحضر موت.والمعروف أنهم اخترعوا لهذه الأسماء طرائق خاصة في التثنية.

ولكننا حينما بحثنا فيما بين أيدينا من كتب النحو وجدنا هذا الشرط وهو شرط عدم التركيب، قد اختل مرات كثيرة، لما وجدنا من استعمالات لغوية فصيحة أطاحت بهذا الشرط، وسنبين ذلك وفق ما يلي:

أ- المركب الإضافي قد قبل التثنية ولا لبس ولا اشتراط في تثنيته، ففي رأينا قصارى ما في الأمر أن الإضافة سلبت النون من الاسم المضاف المثنى. كما سلبت التنوين من الاسم المضاف المفرد.

نقول: جاء عبدُ الله.جاء عبدا الله. ورأيت عبديْ الله.والتقيت بعبديْ الله. فكما أنه لم تنون لفظ (عبد) في الجملة الأولى للإضافة. كذلك حذفت نون المثنى من الجمل الثانية والثالثة والرابعة للإضافة كذلك.على أننا وجدنا من يبيح تثنية كل من المضاف والمضاف إليه في المركبات الإضافية، ولا يرى في ذلك خرقاً لشرط عدم التنكير، وجدنا ذلك عند الكوفيين.

«وجوز الكوفيون تثنيتهما وجمعهما فنقول أبوا البكرين وأباء البكرين...»٣٨

لكننا إذْ نسجل برأي الكوفيين هذا اختلال شرط عدم التركيب في باب المثنى، إلا أننا لا نقبل أن يثنى كل من المضاف والمضاف إليه في المركبات الإضافية إذا كان المضاف والمضاف إليه لفظ الجلالة (الله).فيجب أن يقتصر فيها على تثنية المضاف دون المضاف إليه كما قلنا عبد الله ، عبدا الله (رفعا)، و(عبدي الله) نصباً وجراً. وفيما عدا كون لفظ الجلالة مضافاً إليه في المركبات الإضافية فإن شرط عدم التركيب لا اعتبار له وقد اختل حسب ما أجازه الكوفيون كما ذكرنا.

ب- وأما المركبان المزجي والاسنادي اللذان منعت تثنيتهما بشرط عدم التركيب، فلقد نظرنا وبحثنا في كتب النحو وجدنا من العرب من يدخل عليهما التثنية على غير ما اقترح من الطرائق الخاصة التي اخترعها مانعو تثنية المركبات فهناك من يثني الجزء الأول من المركب مثل: حضرا موت وحضري موت.وهناك من يثني الجزء الثاني مثل: معدى كربان ومعدى كربين ومثل: سيبويهان.جاء في الهمع: «... فإن ثنيت على من جعل الإعراب في الآخر قلت معدى كربان ومعدى كربين وحضر موتان وحضر موتين... وقلت حضرا موت وحضري موت... وفي المختوم بويه تلحقه العلامة بلا حذف نحو سيبويهان».٣٩وهناك من يقترح طريقة أخرى في تثنية المركب المزجي بتثنية المركب الأول وإهمال المركب الثاني.ذكر ذلك عباس حسن: «... فيقول في حالة الرفع الحضران في (حضر موت)، والبعلان في (بعلبك) والسيبان في سيبويه»٤٠

غير أننا لا نوافق على هذه الطريقة في التثنية لأنها تؤدي إلى كثير من الخلط والإبهام في الفهم. فالحضران تلتبس تثنيها بتثنية لفظة (الحضر). والبعلان يلتبس معناها بتثنية (البعل)، وبين معاني هذه الألفاظ اختلاف كبير.وقد زاد الصبان في حاشيته على الأشموني رأياً آخر في تثنية المركب المزجي، هو إضافة علامة التثنية على آخر المركب الأخير، ورأياً ثانياً يقترح حذف لفظة (ويه) من المركبات المنتهية (بويه)، وربما أراد من هذا تبيين هاتين الطرقيتين وإن لم يكن مقتنعاً بهما لأنه وصف مستعمليها بـ(بعضهم) فكأنه قد استقل عددهم، يقول:«قال بعضهم معد يكربان وسيبويهان. وقال بعضهم يحذف العجز المختوم بويه ويثنى صدره ويقال سيبان»٤١

وإنما وقفنا كل هذه الوقفات عند مناقشة شرط عدم التركيب في باب المثنى لنبين مدى اختلاف النحاة حول قبول هذا الشرط أو عدم قبوله، ولنبين كذلك الاستثناءات التي لم ينطبق عليها هذا الشرط، لنصل في الأخير إلى أن عدم التركيب لا يمكن أن يرقى إلى قوة الشرط فيمنع أو يجيز التثنية في الأسماء.

٥- اتفاق اللفظتين في الحروف: وهذا الشرط لا يجيز التثنية من اسمين مختلفين في اللفظ حتى وإن كانا مترادفين يحملان معنى واحد، ولكيْ تثنى لفظة (كتاب) وجب أن تكون اختصاراً للعطف من كتاب وكتاب حتى يقال كتابان.

وإن اختلفت الحروف منعوا التثنية من قبيل: كتاب وسفر غير أننا بحثنا

فوجدنا من النصوص الفصيحة ما لا يعبأ بهذا الشرط.

قال الله تعالى: (ورفع أبويه على العرش(٤٢. فهذه التثنية (أبويه) مثنى أب و أم وهما مختلفان في اللفظ.

وقال الرسول – صلى الله عليه وسلم-: «اللهم أعز الإسلام بأحب العمرين إليك».٤٣و(العمران) مثنى عمر وعمرو.عمر بن الخطاب – رضي الله عنه- وعمرو بن هشام المعروف بأبي جهل.و (عمر وعمرو) لفظان مختلفان. وقد سمع من التثنية المأخوذة من مختلفي اللفظ (القمران) للشمس والقمر. ذكر ذلك المبرد في المقتضب واستشهد بهذا البيت: الطويل:٤٤

أخذنا بأطراف السماء عليكم

لنا قمراها والنجوم الطوالع

قمراها: يريد الشمس والقمر. وها نحن بعد تعريجنا على مبحث اتفاق اللفظين الذي عده بعض النحاة شرطاً من شروط التثنية وبعد استشهادنا بالشواهد التي خالفت هذا الشرط نستنتج أن الاتفاق في اللفظ لم يكن مانعاً للتثنية في بعض الأسماء التي لم يتحقق فيها، وهذا ابن مالك الأندلسي يقر بعدم إطلاق هذا الشرط إذ يقول في التسهيل وهو بصدد تحديد التثنية:

«التثنية جعل الاسم القابل دليل اثنين متفقين في اللفظ غالباً».٤٥

فلقد استعمل ابن مالك لفظة (غالباً) احترازاً من إطلاق شرط الاتفاق في اللفظ.

٦- اتفاق اللفظتين في المعنى: وهذا شرط في التثنية لا يقبل صوغها من لفظتين مختلفتي المعنى،وإن كانتا متفقتين في اللفظ ولا يجيز التثنية إلا من لفظتين تحملان معنى واحداً حقيقياً لكلا اللفظين أو مجازياً لكليهما.

فقد منعوا أن تثنى (عين وعين) فيقال: عينان إذا أريد بإحداهما العين الجارية وبالثانية العين الناظرة. كما منعوا أن تثنى لفظتا (أسد وأسد) إذا كان يقصد بإحداها الأسد الحيوان المفترس المعروف، وبالثانية الرجل الشجاع مجازاً.«فلا يجوز قولك العينان وتريد بإحداهما العين الباصرة وبالأخرى العين الجارية، ولا يجوز قولك الأسدان وتريد بأحدهما الحيوان المعروف وبالثاني الرجل الشجاع».٤٦لكننا بعد النظر في كتب النحو واللغة وجدنا شرط الاتفاق في اللفظ لم يصمد أمام الاستعمالات اللغوية بل وأمام اختلاف النحاة أنفسهم، فلقد ذكر ابن الحاجب في كافيته رأيا يجيز صوغ المثنى من لفظتين مختلفتي المعنى وقد عزاه إلى كل من الجزولي والأندلسي وابن مالك يقول:

«وذهب الجزولي والأندلسي وابن مالك إلى جوز مثله قال الأندلسي يقال: (العينان) عين الشمس وعين الميزان».٤٧

فقد قبل هؤلاء أن تصاغ التثنية من عين الشمس وعين الميزان وهما مختلفتان في المعنى.ولقد حاولنا الوصول إلى رأي ابن مالك بغية التأكد مما ورد في نص ابن الحاجب فوجدناه حقاً يبيح التثنية من لفظتين مختلفتي المعنى: يقول: «... والأصح الجواز لأن أصل التثنية والجمع العطف وهو القبليين جائز باتفاق».٤٨

ولقد استشهد ابن مالك على رأيه بهذا البيت: (البسيط):٤٩

كم ليث اغتر بي ذا أشبل غرثت

فكأنني أعظم الليثين إقداما

فلقد ثني في البيت لفظ (ليث) وهو من لفظين يختلفان في المعنى إذ الأول هو الليث الحقيقي والدليل قوله: «ذا أشبل»، والثاني يقصد به الشاعر نفسه والدليل قوله «كأنني».

فلقد وردت مثنيات كثيرة لم تكن ألفاظها من معانٍ واحدة، ومما سبق نستنتج عدم دقة شرط الاتفاق في المعنى في صوغ المثنى وأنه لا يمكن أن يعتد به على سبيل الإطلاق.

٧- والشرط السابع الذي اشترطه طائفة من النحاة في باب التثنية هو أن يكون للاسم المراد تثنيته مثيل في الوجود وإلا – حسب رأي مشترطي هذا الشرط- فإنه لا معنى لتثنية ما ليس له نظير في وجود. ولما سمعوا بتثنية الشيء الواحد في الكون كالقمر حيث قيل قمران. قالوا إنما ذلك من قبيل التغليب، تغليب القمر على الشمس، جاء في حاشية الصبان:

«أن يكون له ثانٍ في الوجود فلا يثنى الشمس والقمر وأما قولهم القمران فتغليب»٥٠

ولنا على هذا الشرط مجموعة من الملاحظات نجملها فيما يلي:

الأولى: إن هذا الشرط بالذات لم يقع عليه إجماع من قبل المعتدين بهذه الشروط فقد أغفله السيوطي في الهمع مع أنه ذكر بقية الشروط.٥١

الثانية: إننا إذا أمعنا التفكير في هذا الشرط والذي هو (أن يكون للاسم المراد تثنيته مماثل في الوجود) نتوصل إلى أنه شرط مذكور من قبل وهو الشرط الموسوم بـ: (الاتفاق في

المعنى) ويظهر أن في هذا تكراراً، وإلا فما الفرق بين أن يتفق لفظان في المعنى مثل (كتاب وكتاب) و (شجرة وشجرة) وأن يكون للكتاب أو الشجرة مماثل للوجود؟.

الثالثة: إن هذا الشرط لمن أوهى الشروط وأضعفها، والتي كشفنا عن الاختلالات والاستثناءات التي طرأت عليها، وأما اشتراط المماثلة في الوجود فإن تهافتاً ظاهراً واضطراباً كبيراً تجليا فيه، فكيف يقال يشترط في الاسم المراد تثنيته أن يكون له نظير في الوجود؟ وقد وردت في القرآن الكريم تثنية (إله) أكثر من مرة.

قال الله تعالى: (وإذْقال اللّه ياعيسى ابْن مرْيم أأنتقُلْت للناس اتخذُوني وأُمي إلهيْن منْ دُون اللّه(٥٢ وقال سبحانه:

(وقال اللّهُ لا تتخذُوا إلهيْن اثْنيْن إنماهُو إلهٌ واحدٌ فإياي فارْهبُون)٥٣

فلقد ثنيت لفظة (إله) من غير اعتبار لهذا الشرط لا من قبيل الاستثناء ولا من قبيل التغليب، وحاشا لله أن يكون له مماثل في الوجود.

ولعل قائلاً يقول: إن هناك المعبود بحق هو الله تعالى، وما عبد سفهاً وضلالا من غير الله وهي الآلهة التي لا وجود لها. ولنعد إلى لفظ الشرط فإنه يقول أن يكون للشيء مماثل في الوجود.

وهذا يستحيل في حق الله تعالى، بل وقد جاء التنزيل الحكيم نافياً معنى هذا نفياً صريحاً.

قال الله تعالى: (ليْس كمثْله شيْءٌ وهُو السميعُ الْبصيرُ) ٥٤

فكيف يقال بعد هذا لا تجوز تثنية إلا ما كان له مماثل في الوجود؟

بعد

هذا فإنه لم يعد خافياً ضعف هذا الشرط وتهافت أصحابه، ولقد وجدنا من النحاة القائلين بهذه الشروط من يدعون صراحة إلى اطراح هذا الشرط بالذات والتخلي عنه.يقول الأستاذ عباس حسن معترضا على منع تثنية الشمس والقمر: «...أما اليوم فقد ثبت وجود شموس وأقمار لا عداد لها، فوجب إهمال هذا الشرط قطعاً إذْ لا يوجد في المخلوقات شيء لا نظير له».٥٥

٨- ألا يستغني بتثنيته عن تثنية غيره:

ومعناه أن اللفظ لا تصاغ منه التثنية بالزيادة المعروفة وهي الألف والنون أو الياء والنون إذا كان هناك لفظ آخر من غير المثنى يغني عن تثنية اللفظ الأول. فقد منعوا تثنية الألفاظ مثل: سواء، وبعض، وحجتهم أن لفظة (سيان) أغنت عن تثنية (سواء)، فلم يقل (سواءان)، ولفظة (جزءان) أغنت عن تثنية (بعض)، فلم يقل (بعْضان).

جاء في حاشية الصبان: «...ألا يستغنى عن تثنيته بتثنية غيره نحو سواء فإنهم استغنوا عن تثنيته بتثنية (سي) فقالوا سيان لا سواءان أي قياساً، فلا يناف أنه شذ سواءان»٥٦ومن النص السابق نستنتج ضعف هذا الشرط، كذلك فقد قيل إن تثنية (سواء) بديل عنها (سيان). ثم اعترف أنه سمعت تثنية (سواء) فقيل (سواءان) ووصف ذلك بأنه شذوذ.وحينما بحثنا في لفظة (سواء) بالذات وجدناها تبقى على إفرادها، فلا حظ لها من التثنية ولا من الجمع، ولا من التأنيث، فتوصلنا إلى أنه ليس بالضرورة وجود لفظة (سيان) هو الذي أغنى عن تثنية سواء، وإنما لخصوصية تتعلق بهذا اللفظ بمعزل عن التثنية، وتتجلى هذه الخصوصية في ورود لفظة (سواء) في الآيات الكريمة الموالية:

١. قال الله تعالى: (إن الذين كفرُواْ سواءٌ عليْهمْ أأنذرْتهُمْ أمْ لم تُنذرْهُمْ لايُؤْمنُون)٥٧

٢. وقال سبحانه:(قُلْ ياأهْل الْكتاب تعالوْاإلى كلمة سواء)٥٨

٣. وقال جل جلاله: (ليْسُوا سواءً)٥٩

٤. وقال سبحانه: (ودُوا لوْ تكْفُرُون كما كفرُوا فتكُونُون سواءً(٦٠

لقد جاءت لفظة (سواء) في الآيات الكريمات ولم يطرأ عليها تغيير.

- في الآية الأولى لها وجهان إعرابيان الأول لفظة (سواء) مبتدأ و « أأنذرْتهُمْ أمْ لمْ تُنذرْهُمْ لايُؤْمنُون» جملة في موضع الفاعل سدت مسد الخبر والوجه الثاني (سواء) خبر مقدم.٦١والشاهد لدينا الوجه الإعرابي الثاني فقد بقيت (سواء) على إفرادها، والتقدير إنذارك لهم وعدمه سواء، فلم يقل (سيان) مع أن الإنذار وعدمه أمران اثنان. فإذا كانت (سيان) تغني بالضرورة عن تثنية سواء لم لم تستعمل هنا؟ نقول إن لفظة (سواء) تبقى على حالة الإفراد والتنكير بغض النظر عن كون لفظة (سيان) أغنت عنها أو لم تغن.يقول العكبري:«...وسواء مصدر واقع موقع اسم الفاعل...ومن أجل أنه مصدر يثنى ولا يجمع».٦٢

- وفي الآية الثانية جاءت لفظة (سواء) مذكرة باقية على حالها مع أنها صفة لموصوف مؤنث وهو لفظة (كلمة سواء)

فلم تأت (سواء) مؤنثة لأنها مصدر باق على حاله.«بينما لم تؤنث (سواء) وهو صفة مؤنث لأنه مصدر وصف به»٦٣

- وفي الآية الثالثة وقعت (سواء) خبراً لليس، واسمها واو الجماعة في (ليسوا)، ولكن (سواء) بقيت على إفرادها. «وسواء خبرها أي ليسوا مستوين».٦٤
- وفي الآية الرابعة بقيت لفظة (سواء) مفردة مع أنها خبر لـ (تكونون)، وجاءت على تأويل مستوين، واسم تكونون هو واو الجماعة فيهافلقد لاحظنا لزوم لفظة (سواء) حالة واحدة هي الإفراد والتذكير غير أننا نقول رداً على اللذين منعوا تثنية (سواء) لأن (سيان) أغنت عنها، نقول إن هناك من يجيز (سواءان). جاء في لسان العرب لابن منظور«...الجوهري وهما في هذا الأمر سواء وإن شئت قلت سواءان».٦٥وهذا ابن الوراق يؤكد على بقاء المصادر على حالها يقول: «...و المصدر لا يثنى ولا يجمع لأنه اسم للجنس يقع على الواحد فما فوقه».٦٦.وهل بعد هذا يكتفى بأن يقال إن لفظة (سواء) منعت من التثنية لسبب واحد وهو وجود لفظة (سيان) التي أغنت عن تثنية (سواء)؟.

كما استدل بعض من الذين يعتدون بهذه الشروط على هذا الشرط بأسماء الأعداد المضاعفة: اثنان، أربعة، ستة، ثمانية، عشرة، وألفاظ العقود جميعها. يقولون إن هذه الأعداد أغنت عن مثنيات مفترضة وفق ما يلي:اثنان أغنت عن تثنية (واحد) فلم يقل (واحدين) أو (واحدان).أربعة أغنت عن تثنية (اثنان) فليم يقل (اثنيان) أو (اثنيين).سته أغنت عن تثنية (ثلاثة) فلم يقل (ثلاثتان) أو (ثلاثتين).ثمانية أغنت عن تثنية (أربعة) فلم يقل (أربعتان) أو (أربعتين). وعشرة أغنت عن تثنية (خمسة) فلم يقل (خمستان) أو (خمستين).وعشرون أغنت عن تثنية (عشرة) فلم يقل (عشرتان) أو (عشرتين)... وهكذابينما مائة، فقد استعملت (مائتان) و (مائتين) وألف صيغت منه التثنية فقيل (ألفان) و (ألفين) لعدم وجود ألفاظ تغني عن التثنية.قال الله تعالى: (إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُون صابِرُون يَغْلِبُوا مائتَيْن)٦٧وقال سبحانه: (وإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُو اأَلْفَيْن بِإِذْن الله)٦٨

فلقد ثنيت (مائة) وكذلك (ألف). يقول السيوطي في الهمع: «ولا تثنى ولا تجمع أسماء العدد خلافاً للأخفش للاستغناء عنها إذْ يغني عن تثنية ثلاثة ستة، وعن تثنية خمسة عشرة وعن تثنية عشرة عشرون ... ولما لم يكن لفظ يغني عن تثنية مائة وألف وجمعهما ثنياً وجمعا»٦٩

ولأن الموضوعية العلمية تدعو إلى عدم الاكتفاء برأي الواحد أو الجماعة أو الطائفة بحثنا وأمعنا البحث فإذْ بنا نجد هذا الشرط اختل بتثنية لفظ سبعة فقيل (سبْعين) وجدنا ذلك مستعملا عند شاعر من عصور الاحتجاج لا يرد شعره.

يقول الفرزدق. الطويل:٧٠

سيأبى أمير المؤمنين بعدله

على الناس والسبْعيْن في راحة اليد

وقد يقول لنا قائل: لم قطعتم بتثنية العدد (سبعة)، وقد يكون لفظة (سبْعين) التي هي من العقود، وكلتا اللفظتين تحافظ على وزن البيت؟نقول دليلنا ما ورد في شرح البيت: «السبعان أي السموات السبع وطبقات الأرض السبع».٧١

كما وجدنا من يجيز على وجه الإطلاق تثنية أسماء الأعداد إذا أريد من تلك التثنية التفريق بين مجموعات متمايزة.

«...أما إن كان المراد بيان عدد مجموعات من كل فيجوز، كأن تقول هذه مجموعات أقلام، عددها ثلاث حزم، وهذه مجموعة أخرى عددها ثلاث حزم أخرى والثلاثتان الأوليان مختلفان عن الثلاثتين الأخريين في الثمن والجودة».٧٢هذه النقاط الثماني في باب المثنى بعد هذه الاستفاضة في شرح هذه النقاط ومناقشتها والتي سيقت في باب المثنى، وسماها أصحابها شروطاً، وبعد ما بينا ضعف معظم تلك الشروط واضطرابها ، إن لم نقل كلها، وبعد ما وقفنا على الاختلالات التي طرأت على تلك الشروط. نصل إلى الإجابة عن أسئلة الإشكال الذي استهللنا به هذه المباحث، والذي نكرره على سبيل التذكير وهو: هل ترقى هذه النقاط التي سماها أصحابها لأن توصف بالشروط، فيقال إنها شروط للتثنية؟

نجيب بما يلي:

إن الشرط يقتضي التلازم كما ذكرنا من قبل: وهذه النقاط التي ذكرت بين يدي باب المثنى وعدت شروطاً شرحناها ثم بينا اختلال كل نقطة على الأقل مرة واحدة بما سقناه من الشواهد التي لا ترد، وهذا يفقد تلك النقاط صفة الشروط، إذْ لو كانت شروطاً لغابت التثنية إذا لم يتحقق الشرط، ولكننا وقفنا على مثنيات لم يعبأ في صوغها بهذه الشروط.

وقد يرد علينا قائل فيقول: إننا هنا في

رحاب النحو وهو مظنة هذه المفاهيم من قبيل الشذوذ، والتغليب والندرة والقلة... وقد جاء في المثل: أضعف من حجة نحوي.

وقد صيغ هذا المعنى شعراً في البيت: السريع:٧٣

ترنو بطرف ساحر فاتن
أضعف من حُجة نحوي

نقول: إن اعتراضنا هو على تسمية هذه النقاط شروطاً، وليس على اعتمادها والاستئناس بها في باب المثنى الشاسع الواسع.

صحيح إننا هنا في رحاب النحو ومظنة تلك المفاهيم المذكورة، ولكن للشرط في النحو قوةٌ تؤسس عليها القاعدة، فإذا ما اختل لم يعد شرطاً، وسنوضح هذا على سبيل المثال والتذكير لا الحصر، لنلاحظ قوة الشرط في باب "لا" العاملة عمل ليس، اشترطوا لإعمالها شروطاً.٧٤

فإذا ما اختل شرط واحد بطل عملها ونختار منها:

يجب أن يكون اسمها وخبرها نكرتين حتى تعمل، فإن كان أحدهما معرفة لم تعمل وأصبحت "لا" نافية مهملة، هذا هو الشرط، هكذا:

لا صادقٌ مذموما ← عاملة لأن الاسم والخبر نكرتان.

لا الصادقُ مذمومٌ ← مهملة غير عاملة لأن المبتدأ معرفة.

فقد ألغي عمل "لا" العاملة عمل ليس بمجرد اختلال شرط واحد.

فإن قيل لنا وماذا تقترحون؟ أو ما هو البديل؟

نقول: إن هذه النقاط التي سماها أصحابها شروطاً يمكن أن تسمى (ضوابط)، أي ضوابط المثنى، لأنه يُستأنس بها، ولكن ليس على سبيل الإطلاق، فإن صحت وصيغت التثنية قلنا إن هذه التثنية على الأصل، وإن لم تصح أو اختل واحدٌ منها، مرة أو أكثر وأمكن صوغ التثنية صغناها وقلنا إن ذلك مخالف للأصل وهو جائز.

وإن قيل: لم استعملتم مصطلح (ضوابط) بدل (شروط) نقول لأن الضابط على ما فيه من حزم إلا أنه يمكن أن يختل دون إلغاء لما خالفه من الاستعمالات اللغوية واصطلاح (الضوابط) مستعمل من قبل النحاة والصرفيين حينما يرون ظاهرة لا تخضع للقياس، يقترحون ضوابط يعتمد عليها وإن كان ذلك في نطاق السماع.

نستدل على ما قلناه بمصادر الأفعال الثلاثية التي أكثرها سماعي لا يخضع للقياس، ولكن علماء الصرف وضعوا ضوابط تنظم صوغ المصادر من الأفعال الثلاثية.٧٥

نأخذ مثلا الضابط الأول أن يكون الفعل الثلاثي يحمل معنى الحرفة أو المهنة أو الصناعة فيصاغ المصدر عنه على وزن (فعالة) فيقال:

زرع ← زراعة.
حاك ← حياكة.
خاط ← خياطة.
طب ← طبابة.

ولكن ليس كل ما هو على وزن (فعالة) يقصد به الحرفة أو المهنة. جاء في الكتاب:«و أما الوكالة والوصاية والجراية فإنما يشبهن بالولاية لأن معناهن القيام بالشيء، وعليه الخلافة والإمارة والنكاية والعرافة ...».٧٦

فهذا الأوزان على (فعالة) ليست بالضرورة تعني الحرفة إذاً اختل الضابط هنا لأنه ليس شرطاً، ولكنه ينظم السماع«أما مصدر الثلاثي فله أوزان كثيرة تعرف بالسماع والرجوع إلى كتب اللغة نحو: فهم وقيام وعلم فإن لم يسمع للفعل مصدر فيمكن مراعاة الضوابط الغالبة».٧٧فلنلاحظ مع وصف هذه الضوابط بالغالبة ولكنها بقيت ضوابط ولم يقل عنها شروط.ولتجلية الأمر أكثر نسوق الفرق بين الضابط والشرط، كما حدهما اللغويون. جاء في كتاب التعريفات للجرجاني:«الشرط تعليق شيء بشيء بحيث إذا وجد الأول وجد الثاني».٧٨وأما مادة (ضبط) في المصباح المنير: «حفظه حفظاً بليغاً»٧٩. وفي مختار الصحاح: «ضبط الشيء حفظه بالحزم».٨٠

فالشرط تلازم في الوجود، وأما الضبط فعلى ما فيه من حفظ وحزم ولكنه لا يرقى إلى قوة الشرط.

شروط مقترحة:

وبعد كل هذا يمكن لنا أن نقترح نقاطاً يمكن أن ترقى – في رأينا- لأن تكون شروطاً وهي:

١. الاسمية.
٢. أن يراد من التثنية الاختصار.
٣. ألا يكون اللفظ المراد تثنيته مثنى سلفاً.

شرح وتوضيح:

١. قلنا الاسمية شرط في اللفظ المراد تثنيته وذلك لأن الأفعال لا تدخلها التثنية وإن اتصلت علامة التثنية بالأفعال فإنما ذلك من باب تثنية الفاعل لا الفعل.

فعندما يقال: هما وصلا. الفاعل مثنى بينما فعل الوصول واحد.

فلا يمكن أن يختل هذا الشرط أبداً. يقول سيبويه: «و اعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين لحقتها ألف ونون، ولم تكن الألف حرف إعراب لأنك لم ترد أن تثنى (يفعل) هذا البناء فتضم إليه (يفعل) آخر».٨١

ويقول ابن جني في شرح قول سيبويه السابق: «أي لم ترد أن تضم هذا المثال إلى مثال آخر وإنما أردت أن تعلم أن الفاعل اثنان».٨٢

ويقول أبو بكر السراج: «و اعلم أن الفعل لا يثنى و لا يجمع في الحقيقة إنما يثنى ويجمع الفاعل الذي تضمنه الفعل».٨٣

فلقد رأينا قوة الشرط، فلا تثنية مطلقاً في الأفعال.

٢. أما إرادة الاختصار، تصلح أن تكون شرطاً للمثنى لأنه إن لم يرد الاختصار، رجع إلى الأصل وهو العطف وقد أشرنا إلى ذلك في مبحث التحديدات.

إننا إذا جئنا بلفظ المثنى من غير داعي الاختصار اختل المعنى ولم تؤد التثنية ما يؤديه العطف قال الحجاج وقد نُعي إليه ابنه وأخوه: « إنا لله، محمد ومحمد في يوم واحد، محمد ابني، ومحمد أخي».٨٤فلو قال محمدان، ضعف المعنى ولم تف التثنية بالمراد.ولقد قال الفرزدق في رثاء محمد بن يوسف الثقفي ومحمد أخي الحجاج. يقول: الكامل:٨٥

ن الرزية لا رزية مثلها

للناس فقدُ محمد و محمد

فالعدول عن التثنية، وإن كان قليلاً، ولكنه حينما عاد إلى العطف والذي هو الأصل خدم المعنى أكثر.يقول عباس حسن: «كإرادة التكثير في مثل: أخذت مني ألفاً وألفاً أو بيان عدد المرات وما تحتويه المرة الواحدة مثل أرسلت لك الدنانير ثلاثة وثلاثة ثم أرسلت لك كتاباً وكتاباً».٨٦ فلقد أوضحنا أن الاختصار شرط في صوغ التثنية.

٣. وأما الشرط الثالث فهو ألا يكون اللفظ قد ثني من قبل، فلا يمكن أن يُثني المثنى، فذلك لا يصح أبداً.

محمدان، زيدان، لا تضاف عليهما التثنية مرة ثانية: لأنه وإن كان بالإمكان جمع الجمع أي دخول الجمع مرة ثانية على المجموع، فهناك جمع التكسير للقلة وجمع التكسير للكثرة.

مثل:

أشهر على وزن (أفعل) ← جمع تكسير للقلة.

شهور على وزن (فعول) ← جمع تكسير للكثرة.

ولكننا وجدنا التثنية تخالف الجمع فليس فيها مثنى المثنى، أو تثنية المثنى. يقول السيوطي: «فلا يجوز تثنية المثنى والجمع السالم ولا المكسر اتفاقاً».٨٧

إلى هنا يمكن اختصار ما أسلفنا ذكره، فالشروط التي ذكرها النحاة في باب المثنى يمكن أن توصف بالضوابط، لاختلالها وعدم قوتها، وفي الأخير أوضحنا قوة الشرط، وقد اقترحنا ثلاثة شروط للتثنية هي:

- الاسمية.
- إرادة الاختصار.
- ألا يثنى المثنى.

وفي الأخير نوجز هذه الشروط الثلاثة في رجز من نظمنا فيه ثلاثة أبيات وهي:

هذي شروط صيغة التثنيه

ثلاثة أولها الإسميه

والاختصار عوضا عن عطف

فافهم كلامي بمحض اللطف

ولا تثن -يا أخي- المثنى

ثلاثة بها المثنى يبنى

الهوامش

١ ينظر، الكتاب، سيبويه، تح/عبد السلام هارون،مكتبة الخانجي ١٤٢٥هـ٢٠٠٤م ط٤ ، ج١، ص ١, ١٧

٢ ينظر، المصدر نفسه، ج٢، ص ٢, ٣٣٤

٣ ينظر، المصدر نفسه، ص ٣٨٤ وما بعدها.٣

٤ علل التثنية، ابن جني،تح/صبيح التميمي و رمضان عبد التواب،دار الهدى الجزائر ، ص ٧٦٤

٥ ينظر، أوضح المسالك، ابن هشام الأنصاري، دار الفكر بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، د/ط، ج١، ص ٧٢ وما بعدها.٥

٦ شرح شذور الذهب، ابن هشام، تح/محمد تامر،الزهراء للاعلام العربي٢٠٠٤،د/ط ص ٦, ٤٩

٧ ينظر، جامع الدروس العربية، الغلاييني، تح/عبد المنعم خليل،دار الكتب العلمية،بيروت١٤٢٣هـ،٢٠٠٢م،ط٢ ج٢، ص ٠٩٧

٨ نظر،حدود النحو للأبذّي،تح/خالد فهمي، مكتبة الأدب، القاهرة، مصر، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م، ط١، ص ٨, ٧١

٩ المعجم الفلسفي، جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ١٩٨٢م، د/ط، حرف الشين، ص ٩, ٦٩٦

١٠ هداية السالك، صبيح التميمي، ج١، ص ١٠, ٨٨

١١ علل التثنية، مصدر سابق، ص ٧٦١١

١٢ متن الألفية، ابن مالك، باب الموصول، ص ١٢, ٠٧

١٣ ينظر، حاشية الصبان، على الأشموني،دارالفكر،لبنان١٤٢٤هـ٢٠٠٣م،د/ط، ج١، ص ١٣, ٢٣٩

١٤ يتظر، موسوعة اللحن في اللغة، عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٩م، ط٢، ص١٤, ٨١

١٥ سورة النساء، الآية ١٥, ١٦

١٦ سورة فصلت، الآية ١٦, ٢٩

١٧ سورة القصص، الآية ١٧, ٣٢

١٨ سورة القصص، الآية ١٨, ٢٧

١٩ هذا الشاهد ساقه الكوفيون شاهداً على أصل الذي، اللذْ بالسكون وقد ورد البيت بلا عزو في الإنصاف، مصدر سابق، ج٢، ص ١٩, ٢٠٠

٢٠ البيت، من الطويل، ساقه الكوفيون شاهداً نظيرا للذي بأن أصل التي التْ وقد نسب البيت للأقيش بن ذهيل العكلي، الإنصاف، ج٢، ص ٢٠, ٢٠٠

٢١ سورة المائدة، الآية ٢١, ٣٧

٢٢ سورة التحريم، الآية ٢٢, ٠٤

٢٣ ستشهد بالبيت السيوطي في الهمع، ج١، ص ١٣٩، وابن يعيش في شرح المفصل، ج٤، ص ١٥٤، وقد نسبا البيت لعمرو بن العداء الكلبي، والبيت الذي قبله: سعى عقالاً فلم يترك لنا سبداً فكيف لو قد سعى عمرو عقالين. مع اختلاف في الشطر الثاني إذْ أسقطتْ قد في الهمع، وأثبتت في المفصل، وفي إسقاطها إنكسار للوزن٢٣

٢٤ شرح المفصل، ابن يعيش،عالم الكتب،بيروت،د/ط،د/ت، ج٤، ص ٢٤, ١٥٣

٢٥ جامع الدروس، مصدر سابق، ج٢، ص ٢٥, ٠٩

٢٦ همع الهوامع، السيوطي،تح/عبد العال سالم و عبد السلام هارون،مؤسسة الرسالة١٤١٣هـ١٩٩٢م،د/ط، ج١، ص ٢٦, ١٤١

٢٧ حاشية الصبان، دار الفكر،١٤٢٤هـ٢٠٠٣م،د/ط ج١، ص ٢٧, ١٣٩

٢٨ المستطرف من كل فن مستظرف، الأبشيهي، تح/ محمد سعيد، دار الهيثم، مصر، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٥م، ط١، ص ١٨٧٢٨

٢٩ لنحو الوافي، عباس حسن دار المعارف/ت،د/ط، ج٣، ص ٢٩, ٢٤

٣٠ حاشية الصبان، مصدر سابق، ج١، ص ٣٠, ١٤٠

٣١ شرح المفصل، ابن يعيش، مصدر سابق، ص ٣١, ٤٨

٣٢ المصدر نفسه، ص ٣٢, ٤٦

٣٣ شرح المفصل، ابن يعيش، مصدر سابق، ص ٣٣, ٤٨

٣٤ سر صناعة الإعراب، ابن جني، تح/ محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لنان، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م، ط٢، ج١، ص ٣٤, ١٣٢

٣٥ شرح المفصل، مصدر سابق، ج١، ص ٣٥, ٤٦

٣٦ سورة الرحمن، الآية ٣٦, ٦٢

٣٧ سورة الكهف، الآية ٣٧, ٣٣

٣٨ همع الهوامع، مصدر سابق، ج١، ص ٣٨, ١٤١

٣٩ همع الهوامع، مصدر سابق، ج١، ص ٣٩, ١٤١

٤٠ النحو الوافي، مصدرسابق، ج١، ص ٤٠, ١٣١

٤١ حاشية الصبّان، مصدر سابق، ج١، ص ٤١, ١٣٩

٤٢ سورة يوسف، الآية ١٠٠٤٢

٤٣ كشفالخفاءومزيلالإلباسعماا شتهرمنالأحاديثعلىألسنةالناسلإسماعيلبنمحمدالعجلونيالجراحي(ت:١١٦٢هالقاهرة:مكتبةالقدسي،١٣٥١ هـ٤٣

٤٤ البيت في ديوان الفرزدق، مصدر سابق، ج١، ص ٤٤, ٤١٩

٤٥ شرح التسهيل، ابن مالك، تح/أحمد السيد،المكتبة التوفيقية،د/ت،د/ط ج١، ص ٤٥, ٧٠

٤٦ هداية السالك، مصدر سابق، ج١، ص ٩٠٤٦

٤٧ شرح كافية ابن الحاجب، تح/ أحمد السيد، المكتبة التوفيقية، مصر، د/ت، د/ط، ج٣، ص ٤٧, ٤١٣

٤٨ التسهيل، مصدر سابق، ج١، ص ٤٨, ٧٠

٤٩ استشهد به ابن مالك ونسبه إلى بعض الطائيين في التسهيل، نفسه، ج١، ص ٧١٤٩

٥٠ حاشية الصبان على الأشموني، مصدر سابق، ج١، ص ٥٠, ١٤٠

٥١ ينظر، الهمع، مصدر سابق، ج١، ض ١٤١ وما بعدها.٥١

٥٢ سورة المائدة، الآية ١١٦٥٢

٥٣ سورة النحل، الآية ٥٣, ٥١

٥٤ سورة الشورى، الآية ٥٤, ١١

٥٥ النحو الوافي، مصدر سابق، ج١، ص ٥٥, ١٣٢

٥٦ حاشية الصبان، مصدر سابق، ج١، ص ٥٦, ١٤٠

٥٧ سورة البقرة، الآية ٥٧, ٠٦

٥٨ سورة آل عمران، الآية ٥٨, ٦٤

٥٩ سورة آل عمران، الآية ٥٩, ١١٣

٦٠ سورة النساء، الآية ٦٠, ٨٩

٦١ ينظر، إملاء ما من به الرحمن، العكبري، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م، د/ط، ج١، ص٦١, ٢١

٦٢ ينظر، إملاء ما من به الرحمن، العكبري، مصدر نفسه، ص ٦٢, ٢١

٦٣ المصدر نفسه، ٦٣, ١٤٥

٦٤ التبيان في إعراب القرآن، العكبري، مكتبة الإيمان، المنصورة، مصر، د/ت، د/ط، ص ٦٤, ١٤٦

٦٥ لسان العرب، ابن منظور،تح/يوسف خطاب،بيروت،١٤٢٦هـ٢٠٠٥م،د/ط ج٦، حرف السين، ص ٦٥, ٤٩٥

٦٦ علل النحو، ابن الوراق، تح/ محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، ط٢، ص ٦٦, ٢٨٥

٦٧ سورة الأنفال، الآية ٦٧, ٦٥

٦٨ سورة الأنفال، الآية ٦٨, ٦٦

٦٩ همع الهوامع، مصدر سابق، ج١، ص ٦٩, ١٤٤

٧٠ ديوان الفرزدق، دار بيروت للطباعة،١٤٠٤هـ١٩٩٥م،ط١، ج١، ص ١٤٠.

٧١ هامش الديوان، المصدر نفسه، ص ٧١, ١٤٠

٧٢ النحو الوافي، صدرسابق، ج١، ص ٧٢, ١٣٣

٧٣ البيت بلا عزو، القياس في النحو، منى إلياس، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ط١، ص ٧٣, ١٤٦

٧٣ ينظر، التطبيق النحوي، عبده الراجحي، دار الميسرة،عمان، الأردن،١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م،ط١،ص ٧٤, ١٥٣

٧٤ ينظر إلى هذه الضوابط في القواعد الأساسية للغة العربية، مرجع سابق، ص ٧٥, ٢١٢

٧٥ الكتاب، مصدر سابق، ج٤، ص ١١٧٦

٧٦ القواعد الأساسية للغة العربية، أحمد الهاشمي،مؤسسة الرسالة،١٤٢٨هـ٢٠٠٧م،ط١، ص ٧٧, ٢١٣

٧٧ كتاب التعريفات للجرجاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، ط١، باب الشين، ص ٧٨, ٩١

٧٨ المصباح المنير، الفيومي،تح/مصطفى السقا،مطبعة مصطفى البابي الحلبي،د/ت،د/ط ج٢، كتاب الضاد، ص ٧٩, ٠٢

٧٩ مختار الصحاح، الرازي،تح/إبراهيم زهوة،دار الكتاب العربي،١٤٢٦هـ،٢٠٠٥م، حرف الضاد، ص ٨٠, ١٨٩

٨٠ الكتاب، مصدر سابق، ج١، ص ٨١, ١٩

٨١ علل التثنية، مصدر سابق، ص ٨٢, ٩٠

٨٢ لأصول في النحو،ابن السرّاج،تح/عبد الحسين الفتلي،مؤسسة الرسالة،١٤٠٥هـ،١٩٨٥م، ج١، ص ٨٣, ٤٨

٨٣ الهمع، مصدر سابق، ج١، ص ٨٤, ١٤٥

٨٤ ديوان الفرزدق، مصدر سابق، ج١، ص ٨٥, ١٦١

٨٥ النحو الوافي، مصدر سابق، ج١، ص ٨٦, ١٣٣

٨٦ الهمع، مصدر سابق، ج١، ص ١٣٩٨٧